النهار

الثلاثاء 13 نيسان 2010 - السنة 77 - العدد 24014

في افتتاح المؤتمر المصرفي الثالث عن "النقد العربي الموحّد"

سلامة: اعتماده تدريجاً وبقرار سياسي • القصار: ليس خياراً

إذا كانت ازمة المال قد احدثت مفاعيل سلبية على صعيد دفع اقتصادات العالم الى ركود بحجم تجاوز ازمة 1929، فقد حملت ايجابيات قليلة تمثل ابرزها في الدفع نحو توحيد العملات تعزيزا للقدرة على جبه الازمات. من الدولار الى الاورو والعملة الخليجية الموحدة، كان النقد العربي الموحد اساسا لنقاشات المؤتمر الذي عقد امس برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وأكد فيه ان التوجه الى عملة عربية موحدة "يجب ان يكون تدريجاً، على ان يبدأ بقرار سياسي وتتابع تنفيذه الجامعة العربية وصندوق النقد العربي."
الآراء في الخطوات اللازمة تعددت وفق المحاضرين في المؤتمر المصرفي الثالث الذي نظمته شركة "فيرست بروتوكول" في فندق "البريستول "برعاية مصرف لبنان وبالتعاون مع بنك عوده – مجموعة عوده سرادار بعنوان "النقد العربي الموحد: حلم أم واقع؟."
شارك في الافتتاح الوزيران السابقان فريد روفايل والياس سابا، والمستشار السياسي الصيني بانغلين تان، والقائم بالاعمال السوري غسان عنجريني، والمستشار المالي الفرنسي بيار بيسون، ونائبا حاكم مصرف لبنان محمد البعاصيري وهاروت صاموئيليان، وعضوا لجنة الرقابة على المصارف منير ليان واحمد صفا، ومدير منطقة الشق الاوسط في "ميريل لينش" مكرم زكور، ورئيس تجمع رجال الاعمال كميل منسى، ورئيس جمعية تراخيص الامتياز "فرانشايز" شارل عربيد ورئيس اتحاد المستشارين التجاريين العرب ايمن عثمان.
بدءا النشيد الوطني، ثم تحدثت ممثلة شركة "فيرست بروتوكول" الزميلة فيوليت غزال البلعة عن دور العملة الموحدة في تعزيز قدرة الدول على جبه الازمات وانقاذ اوضاعها بضخ عملتها والتحكم بالسيولة.

طربيه

ورأى رئيس جمعية المصارف رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه ان العملة العربية الموحدة ليست خيارا شكليا، "بل مشروعا اقتصاديا تمليه مصلحة دولنا العربية حتى تضمن مكانا بين التكتلات النقدية العالمية"، موضحا انها تتطلب ارادة سياسية مدعومة بقبول قوي من مجتمع الاعمال ومن الرأي العام، داعيا الرؤساء العرب الى وضعها في رأس اهتماماتهم الاستراتيجية، "علنا ننجح في الاقتصاد بعدما فشلنا في السياسة في اصلاح النظام العربي او تجديده، بحيث يتمكن من استيعاب التحولات الكبرى التي جرت في الواقع العربي والعالم."

القصار

واعتبر رئيس اتحاد الغرف العربية الوزير عدنان القصار ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "تشكل القاعدة الاساس للانطلاق قدما في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي". واذ امل في ان يكون اعتماد العملة الخليجية الموحدة التي ستبصر النور قريبا نقطة انطلاق لعملة عربية موحدة، قال ان توحيد العملة يتطلب تأهيل الارضية، "ولاسيما في مجال التقارب الاقتصادي، والغاء الحدود التجارية والحواجز غير الجمركية وتحرير حركة رأس المال بين الدول العربية، وبالتزامن مع تحرير حركة انتقال رجال الاعمال والافراد بهدف تعزيز فرص الاستثمار واستقطاب الكفايات والمؤهلات الى فرص العمل المجدية". واكد ان العملة العربية الموحدة ليست خيارا، "بل احدى حتميات الوجود العربي في عصر العولمة الاقتصادية ليكون لنا مكان وحيز متزايد الاتساع في مساحة الوجود العالمي."

سلامة

ودعا سلامة الى ارساء قواعد صحيحة لتقوية الطلب الداخلي في الدول العربية وتوفير النمو وعيش افضل مع احترام سيادة كل دولة واستقلالها، متحفظا عن عدم نجاح قيام سوق عربية مشتركة او اتحاد جمركي او منطقة تجارية حرة، "فبقيت التجارة البيئية تشكل 9 في المئة من التجارة العربية"، مشيرا الى الصعوبة والبطء اللذين يشوبان محاولة انشاء العملة الخليجية الموحدة.

واكد ان التوجه الى عملة عربية موحدة يجب ان يكون تدريجا ويأخذ الوقت اللازم. "ويبدأ بقرار سياسي عربي على ان تتابع تنفيذه الجامعة العربية وصندوق النقد العربي، ولاسيما على صعيد التقارب في الواقع المالي للعجز والدين العربي."

وتحدث عن خطوات استباقية تتمثل بقبول المصارف المركزية العربية عملات بعضها البعض وقبولها الاحتفاظ بها كجزء من الاحتياط لديها، "بما يسهل مقاصة العمليات التجارية البيئية، ويؤدي الى نمو مهم تجاري يفيد منه المجتمع العربي"، وتفعيل انظمة الدفع العربية مباشرة بكل العملات، "اذ ان معظم العمليات تنفّذ عبر دول غير عربية. وللافادة من الموارد المالية، وضرورة عدم تطوير البورصات العربية وتوحيدها مع اعتماد قوانين تشجع انتقال الاموال. وهذا مفيد للاستثمار ولايجاد فرص عمل."

وفي ظل التكتلات الاقتصادية التي تقرر مستقبل العالم الاقتصادي والاجتماعي، رأى ان من مصلحة العالم العربي الانخراط في المشاريع المتوسطية "ككتلة متماسكة تولد قيمة مؤثرة لسوق مستقبلية ذات حجم يساوي التجمعات الآسيوية او الاوروبية"، مشيرا الى ان للبنان مصلحة في اي انفتاح في المنطقة "لما يتمتع به من قدرة بشرية."

العياش

بعد جلسة الافتتاح، تحدث النائب السابق لحاكم مصرف لبنان غسان العياش عن تجربة الاورو "التي اعتبرناها اول نموذج ناجح لتوحيد النقد بين دول عدة". وعدد في شروط الوحدة النقدية: ازالة الفوارق في النظم والاتجاهات الاقتصادية، التزام معايير اقتصادية موحدة وخصوصا في ما خص المالية العامة والتضخم، توحيد القواعد التشريعية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية، قيام سلطة نقدية يقودها مصرف مركزي عربي مستقل، اطلاق حرية انتقال الاشخاص والبضائع العربية من دون قيود، اضافة الى تضييق الفجوة الاجتماعية العربية.

الجلسة الأولى

بعد ذلك، بدات الجلسة الاولى اعمالها بعنوان "اين لبنان من منظومة الوحدة النقدية؟"، وتحدث فيها رئيس مجلس ادارة المدير العام لبنك لبنان والمهجر سعد ازهري عن منافعها في كونها تلغي التذبذبات في اسعار الصرف للبلدان الاعضاء وتخفض كلفة المعاملات التي تنجم عن تحويل العملات "بما يعزز التبادل التجاري والاستثماري والنمو بين البلدان الاعضاء"، من دون ان يغفل الاشارة الى المضار واهمها "الغاء الاستقلال النقدي للدول الاعضاء ."

وتناول مدى اهلية لبنان، فاشار الى انفتاح اقتصاده وعمق تلاحمه مع محيطه العربي، معتبرا "ان اسواق العمل والمال العربية شكلت ملاذا آمنا للعمالة اللبنانية الفائضة وللمصارف بعد حال "إشباع" مصرفي داخليا."

ودعا عضو لجنة الرقابة على المصارف امين عواد الى قيام مصرف مركزي يهتم بالوحدة النقدية "اي سلطة تنظيم الاسواق النقدية والمالية، وينبثق منها سلطة رقابية موحدة لمتابعة تطبيق الانظمة والقوانين". واكد ضرورة تفعيل عمل لجنة الرقابة العربية، وتوقيع اتفاقات ثنائية بين السلطات الاشرافية والرقابية العربية وانشاء لجنة عربية تأسيسة تعمل على تقريب الانظمة النقدية.

رئيس مؤسسة البنك اللبناني للتجارة المالية شادي كرم، عدد توحيد العملة العربية، ومنها تحسين مستويات العمالة وتوسيع قاعدة الاستهلاك. الا انه اشار الى معوقات تتمثل في تحويل التحالفات الظرفية والنزاعات والسياسات المالية غير المنضبطة "بدليل حال اليونان في مسألة الاورو."

الجلسة الثانية

وتناولت الجلسة الثانية موضوع "المطابقة بين الخصوصيات وآليات الوحدة"، ورأى رئيس مجلس ادارة بنك الموارد مروان خير الدين ان "قابلية الانظمة المحلية للوحدة" تتطلب الكثير من التحضير السياسي والاقتصادي والتنسيق بين الانظمة العربية "الامر الصعب المنال راهنا". ولتحقيق العملة الواحدة، اكد ضرورة توحيد السياسات النقدية والمالية والجيوسياسية والاقتصادية قبل التفكير بالعملة الواحدة، "لتكون ثمرة توحيد السياسات لا العكس".

واذ تطرق الى الاختلاف في السياسات النقدية العربية، لفت الى عدم تقارب لاسياسات الضريبية، "فبعضها لا يجبي ضرائب مباشرة ويعتمد بعضها الآخر على رسوم الجمارك وضرائب القيمة المضافة"، اضافة الى الصعوبات التي تعوق الاستثمار.

ورأى رئيس غرفة التجارة الدولية – فرع لبنان وجيه البزري، انه بات على الحكومات البحث عن كيفية العمل الجماعي في شكل تكتلات اقليمية عربية ومشاركة دول الجوار الاقليمي،" علها تستطيع الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي باقل التكاليف وتضمن حماية لنفسها من همجية العولمة."

وفي كلمة المدير العام لبيت التمويل العربي فؤاد مطرجي، تحدث مدير التدقيق الشرعي سمير الشاعر عن التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية،" القانونية والاجتماعية والادارية"، موضحا ان حصة العمل المصرفي الاسلامي لا تزال صغيرة، "الا ان تكبير حجمها غير سهل لان ثمة ادوات غير متاحة امامها مثل سندات الخزينة."